

## إنها أسواق وهمية لا تضيف إلى الدخل القومي شيئاً

# أبو غزالة: وهم كبير في أسواق الأسهم والعقار

## قيمة الأسهم الحقيقية صفر كما يقول وارن بافيت

الحكوميين والقطاع الخاص يمثل فيه أهل الخبرة من كل قطاع يضعون الحلول القطاعية وليس وضع حلول جملة واحدة لمعالجة جميع القطاعات. ويؤكد أبو غزالة أنه ينبغي أن يهب المساهمون لمساءلة مدقق الحسابات إذا ثبت تقصيره أو تواطؤه مع إدارة الشركة. متوقفاً كما كبيرا من الدعاوى القضائية ستترفع ضد مدققي حسابات، لاسيما إذا أقلمت شركات، مشيراً في هذا الصدد إلى ان الهيئات المهنية المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة موعلة في التقصير. وقال أبوغزالة: أصبحت للأسف الأزمة المالية مشجياً لبعض الشركات تعلق عليه فشلها وقرارات سلبية اتخذت في السابق، مشيراً إلى ان سقوط شركتين أو ثلاث يجب ألا يكون مصدر قلق لصناع القرار، فالحلول توضع ومن لا يستفيد منها ولا يستطيع الاستمرار فلا بأس من سقوطه.

من تأثرها، والأهم اليقظة والتحوط لما هو مقبل سريعاً عندما يمرض الاقتصاد الحقيقي. ويقول أبو غزالة: الأسوأ لم يبدأ بعد. الاقتصاد الحقيقي في الكويت ودول الخليج سيبدأ يعاني من العام الجاري ربما بقدر معاناة الأزمة في أميركا، وعندما يضرب الاقتصاد الحقيقي تبدأ الأزمة الحقيقية، ويضيف: كلي أمل أن يبدأ صناع القرار هنا في وضع الحلول والإجراءات لمواجهة التداعيات المقبلة. ويعزى أبوغزالة أن الحل الأصوب من وجهة نظره هو تشكيل مجلس من

أجرى الحوار: محسن السيد

حين تجلس لتداول رجلاً مثل المفكر الاقتصادي العربي والعالمي طلال أبوغزالة، حتماً ستتراجع الأسئلة في ذهنك.. هناك تداعيات الأزمة المالية العالمية وتقييم آليات وسبل مواجهتها.. أين نقف بالتحديد الآن وهل لا يزال أمامنا ما هو أسوأ؟؟ ثم ماذا عن العبء الثقيل الملقى الآن على عاتق مدققي الحسابات والمسؤولية المهنية والأخلاقية المترتبة على مؤسسات التدقيق والمحاسبة. ولعل أهم ما يؤكد عليه المؤسس ورئيس مجموعة طلال أبو غزالة الدولية في حوار خاص مع «القبس»، على هامش زيارة سريعة للكويت، هو عدم الانشغال كثيراً بما أصاب سوقى الأسهم والعقار فهي أسواق «وهمية» في رأيه ولا ضرر بالغا



• أبوغزالة يتحدث لـ«القبس»

## المعالجة الفعلية للأزمة تبدأ من قطاعات الاقتصاد الحقيقي

● ما تشخيصك لدور مدققي الحسابات خصوصاً في الأوضاع المالية الحالية؟ - اعتقد ان الهيئات المهنية المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة كانت مقصرة، وسينتج عن ذلك مع الاسف قضايا كثيرة ستترفع ضد مكاتب المحاسبة ومدققي الحسابات لاسيما في أميركا على وجه التحديد، سنسألها عن مسؤوليتها في مراجعة حسابات الشركات التي أقلمت والأخرى المقبلة على المصير نفسه، وقد سجلت بالفعل عدة دعاوى في هذا الشأن ضد مكاتب كثيرة، حتماً ستسود فائورة قصور معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بتغطية موضوع المشتقات تحديداً والتي لم تعالجها هذه المعايير بالقدر الكافي من الرقابة وما نسميه بإجراءات التحقق وايضا من حيث الشفافية. المشكلة بالطبع أكبر في الغرب منها هنا، لان التعامل في المشتقات هنا محدود جدا ويقتصر فقط على التداول، ولا أرى مشكلة كبيرة بالنسبة لمكاتب المحاسبة والتدقيق في الكويت ودول الخليج، لانها أولا اتبعت المعايير الدولية تقنياً ومهنيًا، وبالتالي فهي مغطاة قانونياً ومهنيًا، طالما اتبعت معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها، وثانياً الاثر المادي لهذا الجزء محدود فقط في مؤسسات مالية ومصرفية تعاملت في المشتقات، وعلى أي حال لا أرى مشكلة حقيقية هنا مع مكاتب المحاسبة، كون الأمر يختلف في أميركا، ففي أميركا انت تتعامل مع الشركة المنتجة لهذه المشتقات التي كان يتوجب عليها التحقق من هذه المنتجات، بينما هنا انت فقط تتعامل مع المشتقات تداولاً.

### مسؤولية أخلاقية

● بعيداً عن موضوع المشتقات، ليست هناك مسؤولية أخلاقية أو مسلكية على الأقل تجاه مكاتب التدقيق إزاء ممارسات كانت ترتكب في الماضي وتتمر، بينما هي تكشف الآن للجميع من قبل المدققين؟ - الجانب الأخلاقي أو المسلكي تحكمه ايضا معايير دولية، فبالإضافة الى معايير المحاسبة الدولية هناك معايير السلوك وتحدد هذه المعايير مسؤولية المدقق المسلكية، بينما اذا تحدثنا عن الجانب الأخلاقي فنحن نقصد هنا تواطؤاً أو تغطية أو تزويراً أو تقصيراً مقصوداً، وكلها أمور يحاسب عليها مدقق الحسابات بالتاكيد اذا ثبت تورط المدقق فيها ولم يلتفت النظر اليها. المدقق مسؤول عن أي تقصير واي خطأ مقصود وعن أي تواطؤ مع الشركة، وكذلك عن أي عمل مريب لم يسلك فيه مسلكاً مهنيًا، ومن حق بقية المساهمين مسألته لقيمة مدقق الحسابات والحاجة اليه لتتفانين اذا لم يكن مسؤولاً ومهنيًا ومحابداً، واذا لم تكن عليه مسؤولية ولم يكن قديراً واميناً، فما الفائدة اذا في ان تدقق الميزانية من قبل جهة غير محايدة؟ ● أنت تعملون هنا في الكويت منذ سنوات طويلة ولاحظتم أو تعرضتم للتغيير الحاصل حالياً في سلوك مدققي الحسابات تجاه ميزانيات بعض الشركات. براءك، أين كانت هذه الصخرة في السابق؟ - انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد

## نخدم السياسيين ولا نشاركهم الرأي

ردا على سؤال عما اذا كانت مؤسسة طلال أبوغزالة تسير تحت أغلبية سياسية في تواجدها وانتشارها، قال: في عملنا المهني نعتمد ثلاثة مبادئ أساسية، أولاً: ليس لنا غطاء سياسي ولا نعتمد على علاقات سياسية في تواجدها وعقودها، ثانياً: نحظر أي نشاط أو انتماء سياسي لكوادرتنا، ففي عقودنا الوظيفية هناك بند يشترط على المتقدم ألا يكون له نشاط سياسي، فالوظيفة يستطيع أن يبدع اذا تخصص، نحن مهنتنا المحاسبة لا التعاطي مع السياسة، ثالثاً: ان هذه المؤسسة لا ترتبط مع أي سياسي عربي أو عالمي بأي روابط سواء قانونية أو مهنية. كنا سترتكب خطأ كبيراً لو أننا بدأنا بارتباط مع أي سياسي، لأن القيادي السياسي له منافسون وأعداء، لذلك خسارتنا ستكون أكثر من مكاسبنا، على اعتبار ان التفوذ السياسي لا يدوم طويلاً. نحن نخدم السياسيين والحكومات ونساعدهم، لكن لا نشاركهم.

## قضايا كثيرة ستترفع ضد مدققي حسابات شركات متعثرة أو مفلسة

## لا تكثرثوا بتحويل البعض بأن انهيار شركة أو اثنتين يعني انهيار الاقتصاد

## لا تختزلوا الحلول بسوق الأسهم فليس فيه اقتصاد حقيقي بل هو اقتصاد وهمي

الذقيقة في كل شيء. ● ألا تجد أن الأزمة المالية أصبحت شماعة للكثير من الشركات لتعلق عليها أخطاء، ارتكبت وتراكت في الماضي؟ - هناك مؤسسات فاشلة جاءت لها أزمة فرصة ثمينة لتلقي فشلها عليها ولا تطيق اليوم تحمل مسؤولية القرارات السابقة، والعكس صحيح، هناك مؤسسات ناجحة أضربت من هذه الأزمة، وليس هناك مجال للتعميم. ● تعملون في الكويت منذ فترة طويلة وعلى دراية بوضع مؤسساتها، كيف ترون المشهد على الساحة المالية بعد أن ينجلي غبار الأزمة الحالية؟ - النواحي السلبية لعدم الانفتاح على هذه الشركات التي لم تدقق ميزانية أي شركة من شركات سوق المناخ، أزمة المناخ انذاك في الكويت كانت كما الأزمة المالية بالنسبة لأميركا حالياً، ونجحت الكويت في تخطينها بحلول وعقول كويتية، حتى أن وزير المالية انذاك قال ان «هذه الحلول صانعتها عقول عليها قلع» لا قلق عندي على صانع القرار الكويتي عندما يقرر أن يصنع القرار، فقط أتمنى أن يبدأ من الآن التخطيط لسلم الحلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية المقبلة.

● الا اتخذنا الإجراءات الصحيحة يمكن أن نتجنب سقوط شركات قائمة، وفي غير ذلك قد تكون هناك شركات آيلة للسقوط. - ليس شرطاً أن تستفيد كل الشركات ولا يجب، أن أريد أن أعالج قطاعات يجب الا تكون هناك انتقائية في معالجة أزمة اقتصادية بهذا الحجم، بمعنى معالجة كل القطاعات وليس التركيز على الشركات «التعبانة» لأعلاجها هذا غير صحيح، اذا أمسكت الدولة بكل القطاعات ودرست ما يمكن علاجه، وفي النهاية تبين أن شركتين أو ثلاثاً ستسقط، هذه طبيعة العمل الاقتصادي ليس فقط في الأزمات وإنما في الظروف الاعتيادية أيضاً، ويجب ألا نتوجس خيفة من اندثار شركتين أو ثلاث لتنهول قائلين ان الاقتصاد ينهار.

التي انتفتحت كثيراً على الأسواق الخارجية وكان اجتهاداً صحيحاً، لذا أتوقع ان تكون الكلفة على الكويت ومؤسساتها أقل نسبياً، ثانياً من تجربتي مع هذا البلد أؤكد قدرته على مواجهة الأزمات، عشت تجربة المناخ وكنا بين الشركات التي لم تدقق ميزانية أي شركة من شركات سوق المناخ، أزمة المناخ انذاك في الكويت كانت كما الأزمة المالية بالنسبة لأميركا حالياً، ونجحت الكويت في تخطينها بحلول وعقول كويتية، حتى أن وزير المالية انذاك قال ان «هذه الحلول صانعتها عقول عليها قلع» لا قلق عندي على صانع القرار الكويتي عندما يقرر أن يصنع القرار، فقط أتمنى أن يبدأ من الآن التخطيط لسلم الحلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية المقبلة.

● الا اتخذنا الإجراءات الصحيحة يمكن أن نتجنب سقوط شركات قائمة، وفي غير ذلك قد تكون هناك شركات آيلة للسقوط. - ليس شرطاً أن تستفيد كل الشركات ولا يجب، أن أريد أن أعالج قطاعات يجب الا تكون هناك انتقائية في معالجة أزمة اقتصادية بهذا الحجم، بمعنى معالجة كل القطاعات وليس التركيز على الشركات «التعبانة» لأعلاجها هذا غير صحيح، اذا أمسكت الدولة بكل القطاعات ودرست ما يمكن علاجه، وفي النهاية تبين أن شركتين أو ثلاثاً ستسقط، هذه طبيعة العمل الاقتصادي ليس فقط في الأزمات وإنما في الظروف الاعتيادية أيضاً، ويجب ألا نتوجس خيفة من اندثار شركتين أو ثلاث لتنهول قائلين ان الاقتصاد ينهار.

أزمة نظامية؟ ● الا ليس ثمة خوف من وجود أزمة نظامية نتيجة انهيار شركات؟ - الامر هنا يتعلق بمدى الحماية الموجودة لسوق المال. بمعنى اذا تركت الوضع من دون أن تضع إجراءات ضابطة سيبتح عدم استقرار في السوق، لكن اذا جاء صانع القرار بخطة حماية قطاعية ومن لا يستطيع ان يسوي أوضاعه بموجب هذه الخطة لا أسف على ذهابه، فالشركات الفاشلة والتي ليس لديها إنتاجية حقيقية ستذهب، أما التي تستطيع أن تسوي أوضاعها بموجب ما وضعه صانع القرار ستستمر.

التعثر هو طبيعة العمل ليس هناك اقتصاد في العالم لا تعاني فيه شركات من التعثر، طبيعة العمل الاقتصادي، لاسيما في الأزمات أن تكون هناك شركات ناجحة، وأخرى متعثرة تلجأ الى تقليص أنشطتها أو تسرح عمالة، ولا يجوز أن يكون تعثر بعض شركاتها مقياساً للاقتصاد.

● الا ترى أن هاجس الخوف من فقدان العقود يقف دائماً أمام اتباع مدقق الحسابات المعايير بحذافيرها؟ - بل العكس هو الذي يجب ان يكون، يجب ان تكون امانة مدقق الحسابات وحرصه على مصالح الشركات والمساهمين، هي الادعى لبقاء مدقق الحسابات، تجربتنا تقول ان الصدق والحرص حتى مع خسارة الأعمال أفضل اذا لم يكن العميل راضياً اليوم، هذا العميل نفسه سيعود ويطلب لأنه يعلم أنك أكثر صدقاً، إذا كان المكتب غير قادر على الاستمرار ومحكوم باستمرار الإيرادات من هذا العميل هنا فقلبه إما ان يغلس وإما ان يخضع لإرادة العميل، هناك دائماً منافسة بين الجودة والربحية والاستمرارية، اذا قررت الحفاظ على الجودة قد أخسر، لكن هل أنا قادر على الاستمرارية؟

## لا أملك دفتر شيكات

لا أوقع شيكات مثلاً، أتحدى أي شخص يقول ان هناك دفتر شيكات باسم طلال أبوغزالة لدى أي بنك، لكن هناك رقابة مالية دقيقة، ورقابة على الجودة والإنتاجية.

المؤسسة التي تصنع الإيراد، فكل ما قمت به منذ بدأت حياتي، دوري كان ولا يزال في وضع الخطط المستقبلية والرؤية مؤسسات، وتحويلها الى مؤسسات، والمؤسسات تعمل بأنظمتها بإجراءاتها وبرامجها، أنا

سألنا طلال أبوغزالة: من أين تأتي بالوقت لإدارة عدد كبير من الشركات ومتابعتها؟ فقال: أنا لا أدير، وإنما أبنى مؤسسات، ودائماً أقول لزملائني: بدلاً من أن تسعوا للحصول على الإيراد ابنوا

يستعري لغت النظر إليه، وهذا ما نسميه بالحاكمية، أي استعمال الحكمة في الإدارة فوق ما ينطهه القانون والمعرفة التجارية العادية. على أن أكون ملتزماً بالأنظمة والسياسات وأن أمارس حرصاً فوق ذلك.

سماهيه كتاب الملاحظات - للإدارة ما يراه فوق ما هو مطلوب قانوناً، عليه أن يقدم ملاحظات لإدارة الشركة والجهات الرقابية الحكومية بما هو فوق الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على استمرارية الشركة ولغت النظر الى ما

حول نصيحته التي يقدمها المدققي الحسابات في هذه الظروف، قال أبوغزالة: مدقق الحسابات عليه مسؤولية الخصبة في ما يلي: أولاً عليه الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، ولكن عليه أن يقدم في تقرير خاص -

## تقرير غير دقيقة

● معنى ذلك ان الاحكام التي تصدرها بعض المؤسسات الأجنبية غير دقيقة؟ - نعم ٢٠١٠ غير دقيقة، مقال على ذلك عندما اصدر برنامج الامم المتحدة التقرير الشهير عن القوى البشرية وتحدث عن الدول العربية، فقال ان في الدول العربية مشكلة كونها دولاً شابة، وكان المعيار انقلب وفصل معيار خاص للدول العربية، نحن نعلم ان الدول الهزمية هي التي تعاني مشكلة وليست الدول الشابة، كلامك صحيح في غياب احصاءات دقيقة من قبلنا تسوق علينا الاحصاءات غير

لا يضيف شيئاً للدخل القومي، وكذلك عندما ابيحك اياه، فهو سوق وهمي نتبادل فيه اوراقاً لا قيمة لها، وبالتالي ما حدث في سوق المال، وكذلك في النشاطات غير الانتاجية، لا يلقى تماماً ولا يعنيني، بل يجب الا نضطرب كثيراً من التأثيرات التي اصاب بها هذا القطاع، اما الاقتصاد الحقيقي فهو المرافق الانتاجية للدولة، ولي رجاء من القائلين على القرار هنا في الكويت وفي دول مجلس التعاون، بل وفي كل بلد بعد، ان يتوجهوا الآن لدراسة ما هي الإجراءات والحلول لمواجهة الأزمة المقبلة في الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الحقيقي سيبدأ من هذا العام معاناة التي اراها لم تبدأ بعد، لانه عندما يصاب الاقتصاد الحقيقي بالمرض، فهذا يعني تداعيات خطيرة مثل العجز عن دفع الرواتب وتسريح موظفين، وتوقف الإنتاج بما يعني توقف كل ما يعتمد على هذا الإنتاج من شركات وغيرها وتشابك الدوائر، هذا الوضع مقبل ولا نريد ان نخدر احداً بالقول ان هناك اجراءات علاجية، كل ما جرى حتى الآن من علاجات مع الاسف لاسيما في أميركا التي تؤثر علينا،

● ما رأيك فيما اتخذ من اجراءات رسمية حتى الآن هنا في الكويت لمواجهة المعايير الدولية المطلوب بالحد الأدنى، فإذا جاءت الدولة ووضعوا في تلك المعايير الخاصة بها ولم تنجح في ذلك، فماذا يجب ان تفعل؟ - انا اريد ان اميز بين شيئين، الاقتصاد الاساسي والاقتصاد الموازي، فسوق المال هو سوق مواز وليس سوقاً اقتصادياً، بل ان بعض الاقتصاديين يسمونه بالسوق الوهمي، فعندما تتبعني سبها لا يصعب شيئاً للدخل القومي، وكذلك عندما ابيحك اياه، فهو سوق وهمي نتبادل فيه اوراقاً لا قيمة لها، وبالتالي ما حدث في سوق المال، وكذلك في النشاطات غير الانتاجية، لا يلقى تماماً ولا يعنيني، بل يجب الا نضطرب كثيراً من التأثيرات التي اصاب بها هذا القطاع، اما الاقتصاد الحقيقي فهو المرافق الانتاجية للدولة، ولي رجاء من القائلين على القرار هنا في الكويت وفي دول مجلس التعاون، بل وفي كل بلد بعد، ان يتوجهوا الآن لدراسة ما هي الإجراءات والحلول لمواجهة الأزمة المقبلة في الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الحقيقي سيبدأ من هذا العام معاناة التي اراها لم تبدأ بعد، لانه عندما يصاب الاقتصاد الحقيقي بالمرض، فهذا يعني تداعيات خطيرة مثل العجز عن دفع الرواتب وتسريح موظفين، وتوقف الإنتاج بما يعني توقف كل ما يعتمد على هذا الإنتاج من شركات وغيرها وتشابك الدوائر، هذا الوضع مقبل ولا نريد ان نخدر احداً بالقول ان هناك اجراءات علاجية، كل ما جرى حتى الآن من علاجات مع الاسف لاسيما في أميركا التي تؤثر علينا،

● انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة طرحت اقتراحاً حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبية ومعايير تدقيق لكل شيء الا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وناهيئ مدقق الحسابات، ما هذا المؤهلات التي تجعلنا نعتزف بان هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهنته على الوجه الامثل، انى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيقتض بوابه من جهتم على مكاتب التدقيق، وستصبح مسؤولية عن كل شيء، مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضد، براءي، نحن لسنا امام أزمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة والتدقيق الحسابات وهذا سرية المصارف المتخضع لمعايير جديدة، لا تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيحلل رجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، ان يستطيع المدقق ان يتحجج بانهم لا يستطيع ان يطلع على حساب ما يداعي السرية.

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان نتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لانا في شهادتنا دائماً نقول ان هذه البيانات اعدت وفقاً للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما تدقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا ان هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان نتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لانا في شهادتنا دائماً نقول ان هذه البيانات اعدت وفقاً للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما تدقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا ان هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير

● انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة طرحت اقتراحاً حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبية ومعايير تدقيق لكل شيء الا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وناهيئ مدقق الحسابات، ما هذا المؤهلات التي تجعلنا نعتزف بان هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهنته على الوجه الامثل، انى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيقتض بوابه من جهتم على مكاتب التدقيق، وستصبح مسؤولية عن كل شيء، مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضد، براءي، نحن لسنا امام أزمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة والتدقيق الحسابات وهذا سرية المصارف المتخضع لمعايير جديدة، لا تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيحلل رجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، ان يستطيع المدقق ان يتحجج بانهم لا يستطيع ان يطلع على حساب ما يداعي السرية.

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان نتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لانا في شهادتنا دائماً نقول ان هذه البيانات اعدت وفقاً للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما تدقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا ان هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير

● انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة طرحت اقتراحاً حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبية ومعايير تدقيق لكل شيء الا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وناهيئ مدقق الحسابات، ما هذا المؤهلات التي تجعلنا نعتزف بان هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهنته على الوجه الامثل، انى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيقتض بوابه من جهتم على مكاتب التدقيق، وستصبح مسؤولية عن كل شيء، مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضد، براءي، نحن لسنا امام أزمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة والتدقيق الحسابات وهذا سرية المصارف المتخضع لمعايير جديدة، لا تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيحلل رجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، ان يستطيع المدقق ان يتحجج بانهم لا يستطيع ان يطلع على حساب ما يداعي السرية.

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان نتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لانا في شهادتنا دائماً نقول ان هذه البيانات اعدت وفقاً للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما تدقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا ان هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير

● انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة طرحت اقتراحاً حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبية ومعايير تدقيق لكل شيء الا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وناهيئ مدقق الحسابات، ما هذا المؤهلات التي تجعلنا نعتزف بان هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهنته على الوجه الامثل، انى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيقتض بوابه من جهتم على مكاتب التدقيق، وستصبح مسؤولية عن كل شيء، مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضد، براءي، نحن لسنا امام أزمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة والتدقيق الحسابات وهذا سرية المصارف المتخضع لمعايير جديدة، لا تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيحلل رجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، ان يستطيع المدقق ان يتحجج بانهم لا يستطيع ان يطلع على حساب ما يداعي السرية.

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان نتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لانا في شهادتنا دائماً نقول ان هذه البيانات اعدت وفقاً للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما تدقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا ان هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير

● انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة طرحت اقتراحاً حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبية ومعايير تدقيق لكل شيء الا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وناهيئ مدقق الحسابات، ما هذا المؤهلات التي تجعلنا نعتزف بان هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهنته على الوجه الامثل، انى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيقتض بوابه من جهتم على مكاتب التدقيق، وستصبح مسؤولية عن كل شيء، مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضد، براءي، نحن لسنا امام أزمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة والتدقيق الحسابات وهذا سرية المصارف المتخضع لمعايير جديدة، لا تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيحلل رجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، ان يستطيع المدقق ان يتحجج بانهم لا يستطيع ان يطلع على حساب ما يداعي السرية.

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان نتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لانا في شهادتنا دائماً نقول ان هذه البيانات اعدت وفقاً للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما تدقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا ان هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير

● انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة طرحت اقتراحاً حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبية ومعايير تدقيق لكل شيء الا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وناهيئ مدقق الحسابات، ما هذا المؤهلات التي تجعلنا نعتزف بان هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهنته على الوجه الامثل، انى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيقتض بوابه من جهتم على مكاتب التدقيق، وستصبح مسؤولية عن كل شيء، مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضد، براءي، نحن لسنا امام أزمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة والتدقيق الحسابات وهذا سرية المصارف المتخضع لمعايير جديدة، لا تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيحلل رجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، ان يستطيع المدقق ان يتحجج بانهم لا يستطيع ان يطلع على حساب ما يداعي السرية.

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان نلتزم بالمعايير الدولية التي يجب ان تتغير الى ان نتطور، بإمكان الجهات الحكومية المعنية ان تصدر تعليمات تنظيمية رقابية لانا في شهادتنا دائماً نقول ان هذه البيانات اعدت وفقاً للمعايير الدولية وحسب القوانين المرعية، بالتالي عندما تدقق الميزانية لدينا معياران اساسيان للالتزام بهما هما: مجموعة المعايير الدولية، ومجموعة القرارات الحكومية، ما يجب عمله هنا ان هو من قبل السلطات الرسمية لاصدار تعليمات ملزمة وليس كمعايير

● انت تثير معي موضوعاً ذا شجون، عندما عملت في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمحاسبة طرحت اقتراحاً حول مسؤولية مدقق الحسابات وقلت ان لدينا معايير محاسبية ومعايير تدقيق لكل شيء الا موضوعين اساسيين: مسؤولية مدقق الحسابات، وناهيئ مدقق الحسابات، ما هذا المؤهلات التي تجعلنا نعتزف بان هذا المدقق مؤهل ويستطيع القيام بمهنته على الوجه الامثل، انى ان وصلت الى حدود مسؤولية مدقق الحسابات، رفض اقتراحي بالاجماع من قبل كبريات مكاتب التدقيق في العالم، حيث رأى هؤلاء ان وضع معايير لحدود المسؤولية سيقتض بوابه من جهتم على مكاتب التدقيق، وستصبح مسؤولية عن كل شيء، مسؤوليتنا تفرض ان نحدد معايير لمسؤولية المدقق نعتمد عليها كمدققين اولا، يمكن ان تكون مرجعية للجهة القضائية التي يمكن ان ترجع اليها عند مساءلة المدقق اذا سجلت دعاوى ضد، براءي، نحن لسنا امام أزمة مالية فحسب، نحن امام عملية تحول تاريخية في كل ما يمكن ان يرتبط بالاقتصاد، ومن بينها بالطبع خدمات المحاسبة والتدقيق الحسابات وهذا سرية المصارف المتخضع لمعايير جديدة، لا تعود هناك سرية مطلقة وهذا سيحلل رجة السرية المصرفية حتى في سويسرا، ان يستطيع المدقق ان يتحجج بانهم لا يستطيع ان يطلع على حساب ما يداعي السرية.

● الا ترى ان عمليات تقييم الموجودات في الميزانيات هي احوج ما تكون الى اعادة النظر، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة؟ - نعم، هذا طرح منطقي للغاية، فمة من ينادي الآن بان توضع معايير جديدة للتقييم، وانا أؤكد انه حان الوقت لأن يعاد النظر جذرياً في طرق التقييم الحالية وان تكون هناك الزامية للشركات المالية وللمدققين بمعايير محددة، فعندما أقول ان هذا السهم قيمته الاسمية دولاراً او قيمة شراية ١٠ دولارات، وقيمه السوقية ١٠٠ دولار، فسندج انفسنا امام سلسلة طويلة من التقييمات فأيهما نعتمد اذا؟ من الضروري ان تقييم الموجودات في نهاية السنة تقييماً حقيقياً ليس بالقيمة التي تم الشراء وفقاً ولا بقيمة الكلفة، ولا حتى بالقيمة السوقية، صحيح ان السهم قيمه سوقية، لكن قيمة السوق في الحقيقة هي صفر، كما يقول وارن بافيت: قيمة اوراق المالية هي لا شيء من لا شيء بقيمة لا شيء، بالنسبة لتقييم الاسهم، وهناك طبعاً تقييم سندات وعقارات واسم الشهرة وغيرها، يجب ان يقيم السهم من خلال ربطه بقيمة الشركة المصدرة لهذا السهم، بمعنى أنه في حال تقسيم موجودات الشركة على عدد الاسهم اوضحت ان قيمة السهم الواحد ه ١٠ دولارات، لا يتعين معها ان أقول اني اشتريت السهم به ١٠ دولار، ويجب ان يدرج في الميزانية بهذه القيمة، الحقيقية ان اى ارتفاع في قيمة السهم هو نتيجة مضاربات وفي النهاية هذه المضاربة ستعيد السهم الى قيمته الحقيقية. لا نستطيع خلق معايير خصبة بنا، لانك عندما تصدر تقريرك ماذا ستقول، بموجب المعايير الكويتية او المعايير الخليجية؟ لن يقلها العالم وستصبح مشكلة بالنسبة للشركات التي اذقتها بان اربطها بمعايير غير معروفة لبقية العالم، المطلوب، باعتباري الممثل الوحيد للمهنة في هذا المجلس الدولي عن المنطقة العربية، يجب ان نضغط في هذا الموضوع حماية للمستثمر وحماية لنا كمدققين، يجب ان ن